

موسكو رحبت به واعتبرته خطوة نحو المصالحة... ومراقبون لـ «الوطن»: سينعكس إيجاباً على عودة المهجرين من الخارج

الرئيس الأسد يصدر عفواً عاماً عن كامل العقوبة لمرتكبي «الفرار» الداخلي والخارجي

الوطن - وكالات

أصدر الرئيس بشار الأسد، أمس، مرسوماً تشريعياً يقضي بمنح عفو عام عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي والخارجي من الجيش العربي السوري، من دون أن يشمل المتوارين عن الأنتظار والفرارين من وجه العدالة إلا إذا سلموا أنفسهم خلال فترات محددة، وعن كامل العقوبة في الجرائم المنصوص عليها في قانون خدمة العلم.

وأشادت روسيا بالمرسوم التشريعي، واعتبرت أنه خطوة نحو المصالحة الوطنية في سورية، على حين رأى مراقبون، أن هذا العفو سينعكس إيجاباً على عملية عودة المهجرين من الخارج.

وقالت وكالة «سانا»: إن الرئيس الأسد أصدر المرسوم التشريعي رقم ١٨ لعام ٢٠١٨ القاضي بمنح عفو عام عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي والخارجي المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكرية والمتوارين عن الأنتظار والفرارين من وجه العدالة إلا إذا سلموا أنفسهم خلال ٤ أشهر بالنسبة للفرار الداخلي و٦ أشهر بالنسبة للفرار الخارجي.

وأضافت: «كما يقضي المرسوم أيضاً بمنح عفو عام عن كامل العقوبة في الجرائم المنصوص عليها في قانون خدمة العلم رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٧ وتعديلاته».

وتنص المادة الأولى من المرسوم على منح عفو «عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الداخلي المنصوص عليها في المادة رقم ١٠٠ من قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٦١ لعام ١٩٥٠ وتعديلاته، بحسب وكالة «سانا».

كما تنص على منح عفو «عن كامل العقوبة لمرتكبي جرائم الفرار الخارجي المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكرية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٦١ لعام ١٩٥٠ وتعديلاته».

والتصريح، حسبما جاء في المرسوم. ويعني المرسوم في مادته الثانية عفو «عن كامل العقوبة في الجرائم المنصوص عليها في قانون خدمة العلم رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٧ وتعديلاته». ولا تشمل أحكام هذه المادة الغرامات التي تحمل طابع التعويض المدني للدولة، وفق ما جاء في المرسوم.

وتنص المادة ٩٥ من قانون خدمة العلم الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٠٧ على أنه يعتبر متخلفاً كل مكلف يتأخر عن إجراء فحوص الإعداد للسوق من دون عذر مشروع ويعاقب بغرامة تقديعية تعادل عذر مشروع أو يعاقب بغرامة تقديعية تعادل عذر مشروع إذا لم يكن له عذر مشروع يقضي عليه أيضاً وجد اعتباراً من تاريخ تخلفه وحتى إتمام سن الثانية والأربعين.

كما نصت المادة ٩٥ على أن يتخلف لمدة لا تتجاوز الشهر من انتهاء مهلة تدقيق إعدادات السوق يعاقب بغرامة تقديعية تعادل الراتب



مجلس الشعب يشيد خلال جلسته أمس بمرسوم العفو (سانا)

الأحكام العرفية إضافة إلى أنه إذا كان الفرار ضابطاً يعاقب بالحد الأقصى لعقوبة الاعتقال المؤقت.

ووصف وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف المرسوم التشريعي، بأنه خطوة نحو المصالحة الوطنية في سورية، مؤكداً أن موسكو ترحب به.

وقال في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره السلوفاكي، ميروسلاف لايتشاك، في موسكو: «فيما يتعلق بمسألة العفو عن الفرارين، فإنه على الأرجح خطوة نحو المصالحة الوطنية ونحو إنشاء ظروف ستكون مقبولة ليس فقط بالنسبة لللاجئين الراغبين في العودة إلى سورية بل والنازحين. ونشجع بشاشة سعي القيادة السورية في هذا المجال».

وفي السياق، أشاد رئيس مجلس الشعب حمودة صباح خلال جلسة للمجلس بالمرسوم التشريعي، ووصفه في كلمة نقلت «الوطن» نسخة منها بأنه «لفتة كريمة من أعز القادة وأكزهم التصاقاً بشعبه ومعرفته لهمومه وقضاياهم».

وأضاف: «العفو ليس مجرد قرار سياسي يشمله مرسوم تشريعي، فالمراسم تتحد شكلاً، لكنها تختلف مضموناً، والعفو من أهم المضامين على الإطلاق، خاصة إن كانت عفو القائد المتمكن، فالعفو عند المقدرة من أفضل الفضائل على الإطلاق، وعلاوةً على البعد السياسي للعفو فإن ما يبني ويهني جميعاً هو البعد الوطني والبعد الإنساني للعفو».

ولفت صباح: «كل الدول المنتصرة تتقدم ممن تخالفت في الحرب ومن ساعد أعداءها بوجه مباشر أو غير مباشر، وكل القادة المنتصرين ينتقمون من الفرارين والمهزمتين. وفي أحسن الأحوال يتقبضونهم، إلا أن هذا القائد العظيم، فأنت تهتم بالخطى والفرار من أبناء شعبك، قيامه بالخدمة أو أمام متزمتين، وإذا سبق أن فر من قبل».

ونصت المادة ١٠١ على أن يعاقب العسكري الفرار إلى خارج البلاد بالاعتقال من خمس سنوات إلى عشر سنوات وترفع عقوبة الاعتقال المؤقت حتى خمس عشرة سنة إذا فر العسكري إلى خارج البلاد وفق الظروف التي ذكرتها المادة ١٠٠.

وزادت المادة ١٠١: أنه إذا فر زمن الحرب أو في إقليم بحالة حرب أو في منطقة أعلنت فيها

المقطوع لشهرين لجندي درجة أولى وإضافة مدة شهرين إلى خدمته الإلزامية. وبحسب المادة السالفة الذكر فمن يتخلف لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ مهلة تدقيق إعدادات السوق بغرامة تقديعية تعادل الراتب المقطوع لثلاثة أشهر لجندي درجة أولى وإضافة ثلاثة أشهر إلى خدمته الإلزامية مبيتة أن من يتخلف مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ مهلة تدقيق إعدادات السوق يعاقب بغرامة تقديعية تعادل الراتب المقطوع لأربعة أشهر لجندي درجة أولى وإضافة مدة أربعة أشهر إلى خدمته الإلزامية، وفي حال تكرار التخلف عن السوق من دون عذر مشروع يلاحق المكلف أمام القضاء العسكري ويعاقب بالعقوبة المقررة لجرم التخلف المنصوص عليها في قانون العقوبات العسكرية وإضافة مدة ستة أشهر إلى خدمته الإلزامية.

ونصت المادة ٩٦ من القانون على أن كل مكلف بالخدمة الإلزامية بدل محل إقامته المسجل في شعبة تجنيده بعد أن تم فحوصه ولم يخبر هذه الشعبة بالتبديل، فيعاقب بغرامة تقديعية تعادل الراتب المقطوع لشهرين لجندي درجة أولى.

وتناولت المادة ١٠٠ من قانون العقوبات العسكرية الصادر لعام ١٩٥٠ العقوبات بالنسبة للفرارين من الخدمة الإلزامية، ونصت على معاقبة العسكري «أو المتساوي بالعسكريين» الفرار داخل البلاد زمن السلم من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات، وإذا كان الفرار ضابطاً أو تقنياً محترفاً فإنه يعاقب بالعقوبة المذكورة إضافة إلى عزله.

كما نصت المادة الأتفة الذكر على أنه «لا تقل العقوبة عن ستة في إحدى الظروف التالية: إذا أخذ الفرار معه سلاحاً أو عتاداً أو حيواناً أو آتية أو أي تجهيزات أخرى عائدة للجيش أو ألبسة غير التي يرتديها عادة وإذا فر أثناء قيامه بالخدمة أو أمام متزمتين، وإذا سبق أن فر من قبل».

ونصت المادة ١٠١ على أن يعاقب العسكري الفرار إلى خارج البلاد بالاعتقال من خمس سنوات إلى عشر سنوات وترفع عقوبة الاعتقال المؤقت حتى خمس عشرة سنة إذا فر العسكري إلى خارج البلاد وفق الظروف التي ذكرتها المادة ١٠٠.

وزادت المادة ١٠١: أنه إذا فر زمن الحرب أو في إقليم بحالة حرب أو في منطقة أعلنت فيها

مع الدول الصديقة لتقديم التسهيلات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعودتهم وتمكينهم من ممارسة حياتهم الطبيعية ومزاولة أعمالهم كما كانت قبل الحرب. وحول لجنة المناقشة الدستور، قال لافروف: «لا نرى أي أسباب لتسريع العمل على إنشاء لجنة مناقشة الدستور السوري وتحديد مواعيد مختلفة لبدء هذا العمل، ونواصل عملنا في هذا المجال عبر مسار أستانا بالتعاون مع الجانبين الإيراني والتركي وهناك اتصال دائم مع كل الأطراف المعنية من بينها الحكومة السورية والمعارضة وممثلو الأمم المتحدة».

من جانبه، نقل الموقع الإلكتروني لـ «روسيا اليوم» عن لافروف قوله: «لا نرى أي أسباب لتسريع هذه العملية وتحديد مواعيد مختلفة لبدء هذا العمل، وأهم شيء هنا هو النوعية، ولا تحاول الأمم المتحدة مثلما هو في أغلبية النزاعات الأخرى، تسريع الأحداث بشكل مصطنع، فتؤدي مثل هذه المحاولات عادة إلى الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة».

وسلمت وزارة الخارجية والمغتربين في روسيا وإيران ودمشق في السادس والعشرين من أيار الماضي لائحة بأسماء أعضاء لجنة مناقشة الدستور الحالي الذين

أكدت روسيا أنها متفقة مع سلوفاكيا على الحل السياسي للأزمة في سورية، واعتبرت أنه لا فائدة من تسريع العمل على إنشاء لجنة مناقشة الدستور السوري الحالي وعرض مواعيد مصطنعة للبدء به، داعية بذات الوقت للبلد الغربية إلى المساعدة في عودة المهجرين السوريين إلى بلادهم كون الظروف باتت مهيأة لعودتهم، وقال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال مؤتمر صحفي مع نظيره السلوفاكي ميروسلاف لايتشاك في موسكو أمس: إن بلاده وسلوفاكيا متفقتان على الحل السياسي للأزمة في سورية، وبحسب وكالة «سانا» للأنباء.

وأوضح، أن الظروف باتت مهيأة لعودة المهجرين السوريين إلى بلادهم وأن موسكو تعمل وتتبع هذه العودة بالتنسيق مع الحكومة السورية، داعياً الدول الغربية إلى المساعدة في إعادة هؤلاء المهجرين دون ازدواجية المعايير.

وأحدث مجلس الوزراء في الخامس من آب الماضي هيئة تنسيق لعودة المهجرين في الخارج إلى مدينتهم وقراهم التي هجروا منها بفعل الإرهاب بهدف تكثيف التواصل

مع الدول الصديقة لتقديم التسهيلات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بعودتهم وتمكينهم من ممارسة حياتهم الطبيعية ومزاولة أعمالهم كما كانت قبل الحرب. وحول لجنة المناقشة الدستور، قال لافروف: «لا نرى أي أسباب لتسريع العمل على إنشاء لجنة مناقشة الدستور السوري وتحديد مواعيد مختلفة لبدء هذا العمل، ونواصل عملنا في هذا المجال عبر مسار أستانا بالتعاون مع الجانبين الإيراني والتركي وهناك اتصال دائم مع كل الأطراف المعنية من بينها الحكومة السورية والمعارضة وممثلو الأمم المتحدة».

من جانبه، نقل الموقع الإلكتروني لـ «روسيا اليوم» عن لافروف قوله: «لا نرى أي أسباب لتسريع هذه العملية وتحديد مواعيد مختلفة لبدء هذا العمل، وأهم شيء هنا هو النوعية، ولا تحاول الأمم المتحدة مثلما هو في أغلبية النزاعات الأخرى، تسريع الأحداث بشكل مصطنع، فتؤدي مثل هذه المحاولات عادة إلى الفشل في تحقيق الأهداف المرجوة».

وسلمت وزارة الخارجية والمغتربين في روسيا وإيران ودمشق في السادس والعشرين من أيار الماضي لائحة بأسماء أعضاء لجنة مناقشة الدستور الحالي الذين

تحرركات والتصدي لمحاولات التسلل التي قد يفكر بها مسلحو «النصرة» والمليشيات المسلحة المتحالفة معها، ومعاملتها بالأسلحة والكافة الثارية المناسبة.

وبيّنما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن الهدوء الحذر عاد إلى مناطق الهدنة في كل من إدلب وحماة وحلب واللاذقية، منذ ما بعد منتصف ليل الإثنين - الثلاثاء، عادت تلك المصادر لتتحدث عن معاودة الجيش العربي السوري قصف المناطق المنزوعة السلاح المقررة وفقاً لـ «اتفاق إدلب»، حيث

قولاً واحداً

تركيا.. استمرار سياسة العدوان

ميسون يوسف

عندما شعرت تركيا بضغط من الظروف عليها من أكثر من اتجاه، وقعت اتفاق سوتشي مع روسيا لتسوية ملف إدلب، ووجدت سورية في الحل فرصة مهمة لحقن الدماء في المنطقة وإنتاج وضع مؤقت يقضي في النهاية إلى استعادة إدلب وكامل المنطقة المحيطة بها حتى الحدود مع تركيا إلى السيادة السورية من دون تكبد خسائر لا بد منها في حال الذهاب إلى الميدان وتطبيق الحل العسكري.

فإنفاق سوتشي كما وصفه أحد الخبراء الإستراتيجيين هو اتفاق ذو طبيعة سياسية بحاجة إلى تدابير ميدانية صارمة لتطبيقه كلفت تركيا تنفيذها، وهنا تكمن المشكلة في الأداء التركي حيث تلوح أسئلة جوهرية: هل إن تركيا تخلت عن مشروعها الخاص الميداني ضد المجموعات الإرهابية التي منها من رعته طوال السنوات السبع؟ وهل ستلتزم تركيا بكامل بنود اتفاق سوتشي وتعيد المنطقة في نهاية المرحلة الانتقالية إلى السيادة السورية؟

قبل الإجابة نتوقف عندما تناقلته وكالات الأنباء ومنها وكالة «سبوتنيك» الروسية التي أكدت أن أعمال الإنشاء التركية متواصلة عند معبر «كسب» الحدودي مع سورية حيث تشتط حركة الآليات الثقيلة ومعها الجرافات لحفر الممرات التي يمر عبرها الجدار العازل الذي سيصل حتى النقطة البحرية الفاصلة بين البلدين عند بلدة «السمر» السورية على شواطئ المتوسط

أقصى شمال اللاذقية، وأن تركيا ماضية في أعمال الجدار التركي الذي يتم إنشاؤه في المنطة بالتوازي مع أعمال الحفر التي يقوم بها الجيش التركي أعلى قمة جبل الأقرع، وتشير المعاينة المصرية إلى نية بناء قاعدة عسكرية ضخمة على القمة التي تعد الأعلى في منطقة الساحل الشمالي لسورية.

الأداء التركي هذا مع ما قامت وتقوم به تركيا في الأسابيع الثلاثة التي تلت الاتفاق لا يوحي بأن تركيا تغيرت وأنها صادقة في تنفيذ ما اتفق عليه، لا بل إن ما تقوم به أعمال ميدانية على الحدود الشمالية الغربية من حفر وشق طرقات وإقامة أبراج وقضيم أراض وتغيير حدود كله يوحي بأن تركيا تناور وتنتظار أنها تنفذ اتفاق سوتشي مع بعض الأتخري، وفي الوقت ذاته تمضي في تنفيذ مشروعها الخاص بمعاينة قنطرة على ترميره، ولأجل التغطية كان موقف الرئيس رجب طيب أردوغان واضحاً بأن تركيا لن تنسحب ولن تخرج من سورية إلا بعد الانتخبات وإعادة إنتاج السلطات حيث يقوم مع علمه بتعديلات الحل السياسي التي قد تطول مدة كافية لتركيها يفرض أمر واقع على الحدود.

إن تركيا ماضية في سياستها العدوانية ضد سورية ولكن أفعالها لن تحقق لها أهدافها في المستقبل وكما أفضلتها سورية في سنوات العدوان الماضية ستفشلها في الآتي من الأيام، وعليها أن تفهم وتأخذ بجديّة مطلقة قول الرئيس بشار الأسد أن اتفاق سوتشي تدبير مؤقت وكل أرض سورية عائدة للسيادة السورية.

دعمهم الحكومة السورية، ويوم السبت الماضي، قال المبعوث الخاص للرئيس الروسي، نائب وزير الخارجية، ميخائيل بوغدانوف: إنه «يجري تكثيف العمل الآن لإنشاء لجنة دستورية في جنيف، وقد قدمت الحكومة السورية مرشحها، كما سمت المعارضة السورية مرشحها في هذه اللجنة، والسؤال الآن هو من سيملك ما يسمى الثلث الثالث: أي المجتمع المدني».

وفي سياق متصل، أكد رئيس مجلس الدوما الروسي فياتشيسلاف فولودين في كلمة له في اجتماع رؤساء برلمانات دول أوراسيا المنعقد في مدينة أنطاليا التركية، «ضرورة تقديم المساعدة للشعب السوري من أجل النهوض باقتصاده بعد تحرير معظم الأراضي السورية من الإرهاب»، مشيراً إلى أنه من الممكن أن يساهم البرلمانون في العالم بشكل إيجابي في هذا الشأن، حسبما ذكرت «سانا».

وانطلقت أول من أمس في مدينة أنطاليا التركية أعمال الاجتماع الثالث لرؤساء برلمانات الدول الأوروبية والأسوية «أوراسيا» بمشاركة وفود من ٤١ دولة، حيث يناقش الاجتماع الذي تستمر فعالياته لمدة ٤ أيام مواضيع متعلقة بتعزيز التعاون الاقتصادي والبيئي وقضايا التنمية المستدامة في دول «أوراسيا».

على خط مواز، أعلن مدير التطوير في المجلس الروسي للشؤون الخارجية، الكسندر كرامارينكو، أن الأنباء التي نشرتها صحيفة «صن» البريطانية عن رغبة روسيا «بتحويل ليبيا إلى سورية جديدة» هو جزء من حملة لندن لاستهداف القوات المسلحة الروسية.

وقال كرامارينكو بحسب وكالة «سبوتنيك»: «إنها (المزاعم) جزء من حملة مذبذبة تستهدف القوات المسلحة الروسية، كما أن الاستخبارات العسكرية الروسية هي جزء من هيئة الأركان العامة في الجيش، كل هذا الكيمياء، بدءاً بإحداث المزيف التي نفذته الحوذ البيضاء» في سورية، وقضية كيريبال، لديه توجه الحرب المضادة، وإنها ضد الجيش السوري».

وسبق أن نقلت صحيفة «صن» عن مصدر حكومي رفيع، قوله إن الاستخبارات البريطانية أبلغت رئيسة الوزراء، تريزا ماي، بأن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين «يريد تحويل ليبيا إلى سورية جديدة» واستخدم قواته هناك للتأثير على الغرب، مشيرة إلى أن الهدف الرئيسي لموسكو هو السيطرة على أكبر طريق للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

معارضة، أن «الفصائل الجهادية وعلى رأسها النصرة حذت حذو الميليشيات المسلحة في بدء سحب السلاح بشكل غير علني في عملية بدأت قبل ثلاثة أيام واستمرت ليلاً».

وتشمل المنطقة المنزوعة السلاح، والتي يراوح عرضها بين ١٥ و ٢٠ كيلومتراً، أطراف محافظة إدلب وريف حلب الغربي وريف حماة الشمالي وريف اللاذقية الشمالي.

ورجحت المصادر الإعلامية المعارضة أن تستكمل «النصرة» سحب سلاحها من دون الإعلان رسمياً عن ذلك، ليصبح الجزء الأول من الاتفاق نادفاً «بحكم الأمر الواقع».

من جهة ثانية، ذكر نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي أن أحد القادة العسكريين في «النصرة» المدعو «محمد أبو إسلام» من الجنسية التركية قتل، على أيدي مسلحين مجهولين، في بلدة إجسم بريف إدلب الجنوبي الغربي.

كما تم العثور على جثة شاب مفقود على أيدي مسلحين مجهولين، في منطقة سهل الراج بريف إدلب الجنوبي الغربي.

وعلى جبهة حلب، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن حالة من التوتر تشهدها بلدة راجو بريف حلب الشمالي الغربي إثر قيام «تجمع أحزاب الثورية» التابع لما يسمى «الجيش الحر» بإبلاغ كل من يعمل مع «جيش أسود الخلية» التابع لـ الجيش الحر» أيضاً بإخلاء المنازل التي يقطنونها في البلدة ومغادرة المنطقة على الفور.

انتهاه المهلة المحددة لذلك بموجب «اتفاق إدلب». وبحسب الاتفاق الذي أعلن، فإن اليوم، هو المهلة الأخيرة لإتمام كل التنظيمات الميليشيات المسلحة سحب سلاحها الثقيل من المنطقة المنزوعة السلاح. وأنشأت الميليشيات المسلحة المقربة من اقتره أول من أمس سحب جميع أسلحتها الثقيلة من هذه المنطقة، كما قد أعلنت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء. وذكرت «أ ف ب»، نقلاً عن مصادر إعلامية

طال القصف مناطق في القطاع الشمالي من الريف الحوي، وسبقته عمليات قصف صاروخي نفذتها قوات الجيش على أماكن وجود الإرهابيين بريف حماة الشمالي، وفي سهل الغاب، وأماكن أخرى في ريف اللاذقية الشمالي الشرقي.

على خط مواز، ذكرت وكالة «أ ف ب»، أن المنطقة المنزوعة السلاح في محيط إدلب باتت «شبه خالية» من السلاح الثقيل بعد إتمام الميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية سحب الجزء الأكبر منه، عشية

الهدوء سيد الموقف في أرياف حماة

تقارير: المنطقة المنزوعة السلاح باتت «شبه خالية» من «الثقل»

حماة - محمد أحمد خبازي

دمشق - الوطن - وكالات

سيطر الهدوء الحذر على أرياف حماة الشمالية والغربية، باستثناء استهداف الجيش العربي السوري تحركات لتنظيم «جبهة النصرة» الإرهابية برفيف حماة الشمالي والغربي، على حين ذكرت تقارير أن المنطقة منزوعة السلاح في محيط إدلب باتت «شبه خالية» من السلاح الثقيل، عشية انتهاء المهلة المحددة لذلك بموجب «اتفاق إدلب».

وذكرت «أ ف ب»، نقلاً عن مصادر إعلامية



المليشيات المسلحة تخلي أمس المنطقة المتفق عليها من السلاح الثقيل في الريف الشمالي الغربي من محافظة حلب (أ.ف.ب)

الهدوء الحذر عاد إلى مناطق الهدنة في كل من إدلب وحماة وحلب واللاذقية، منذ ما بعد منتصف ليل الإثنين - الثلاثاء، عادت تلك المصادر لتتحدث عن معاودة الجيش العربي السوري قصف المناطق المنزوعة السلاح المقررة وفقاً لـ «اتفاق إدلب»، حيث

تحرركات والتصدي لمحاولات التسلل التي قد يفكر بها مسلحو «النصرة» والمليشيات المسلحة المتحالفة معها، ومعاملتها بالأسلحة والكافة الثارية المناسبة.

وبيّنما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن الهدوء الحذر عاد إلى مناطق الهدنة في كل من إدلب وحماة وحلب واللاذقية، منذ ما بعد منتصف ليل الإثنين - الثلاثاء، عادت تلك المصادر لتتحدث عن معاودة الجيش العربي السوري قصف المناطق المنزوعة السلاح المقررة وفقاً لـ «اتفاق إدلب»، حيث

تحرركات والتصدي لمحاولات التسلل التي قد يفكر بها مسلحو «النصرة» والمليشيات المسلحة المتحالفة معها، ومعاملتها بالأسلحة والكافة الثارية المناسبة.

وبيّنما ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن الهدوء الحذر عاد إلى مناطق الهدنة في كل من إدلب وحماة وحلب واللاذقية، منذ ما بعد منتصف ليل الإثنين - الثلاثاء، عادت تلك المصادر لتتحدث عن معاودة الجيش العربي السوري قصف المناطق المنزوعة السلاح المقررة وفقاً لـ «اتفاق إدلب»، حيث